او مساوات لجزء لكله وهو بل الكم مطلقا اي سواء
كان منفصلا وهو العدد او متصلا كالمقادير وهو الجسم
التعليمي والسطح والخط والزمان يابى عن قبول مساوات
جزئه لكله وذلك لان طبيعة الكم من حيث هي تقتضي القسمة
الى الاجزاء المتباينة التي يزداد هو بازديادها وينتقص
بانتقاصها فيكون عدم ازدياده بازديادها منافيا
لمقتضى طبيعته فكون الكل المشتمل على الزائد بالنسبة
الى جزئه مساويا بالجزء يكون مما يأباه تلك الطبيعة و
بما ذكرنا ظهر ان اوه بالتأمل اشارة الى الدقة لا الى عدم الصحة
قال وقد سبق آنفا ان الشرط الاول مما لا
يشترط لو مقتضى الدليل عدم وجود الاحاد الغير
المتناهية اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب
اقيد ما حاصله انه لابد لجريان الدليل من وجود الاحاد
مجتمعة متمايزة ليصح اتصافها بالتقدم والتأخر الذي
هما متضائفان لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر اصلا
لا خارجا ولا ذهنا فلو كان وجوداتها الخارجية
متعاقبة منقضية بعضها عند بعض آخر لم يكن شيء منها
متصفا بالتقدم ولا بالتأخر ضرورة اقتضاء تحقق كل
منهما تحقق طرفيه حين تحققه واما وجودها في الذهن

فالاجمالي منه لا يحصل به الامتياز الذي لابد للتطبيق
والتفصيلي لا يقدر الذهن عليه ضرورة امتناع احاطته
مالا يتناهى اقول هذا ظاهر الفساد اما اولا فلانه على
تقدير تمامه يدل على عدم تقدم اجزاء الزمان بعضها على
بعض اذ وجودها الاجمالي الوحداني الذهني لا يكفي للاتصاف
بها ولا يمكن وجودها فيه مفصلا لعدم اقتدار الذهن
على احاطة ما لا يتناهى مفصلا بل يدل على نقيض ما
ادعاه من جواز الامور الغير المتناهية المتعاقبة اذ لا معنى
لتعاقبها الا كون وجود بعضها مقدما على وجود بعض
آخر غير مجامع معه واما ثانيا فلان عدم اتصافها بالتقدم
والتأخر الزمانيين انما يتصور بان يتحقق موصوف احدهما
في زمان تحقق موصوف الآخر او بان يتحقق موصوف
احدهما ولم يتحقق موصوف الآخر اصلا واما تحقق
موصوف احدهما في زمان سابق وتحقق موصوف الآخر
في زمان آخر فمحقق للتقدم والتأخر الزمانيين لا مناف
لهما على ما لا يخفى قال وعلى هذا الشرط اعتمدوا
الحكماء القائلون بقدم العالم النافون للتناسخ قالوا بقدم
نوع الانسان وتعاقب افراده الى غير النهاية وبقاء نفوسها
الناطقة بعد المفارقة عن الابدان فلهم ان

Copyright © King Saud University